التماسك والصراع في قرية مصرية نوبية*

السيد أحمد حامد
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

مقدمـــة

الدكة قرية مصرية تقع في اقليم كوم أمبو على بعد حوالى 50 كم شمال مدينة اسوان في جنوب مصر. وهى احدى قرى النوبيين الذين يعرفون بالكنوز [1]. وقد هُجِّروا في عام 1965 من قراهم الواقعة في اقليم النوبة الممتد من جنوب مدينة أسوان وحتى الحدود المصرية السودانية جنوبا على امتداد 320 كم بسبب بناء السد العالي في أقصى شمال الاقليم.

كانت الدكة في اقليم النوبة، قبل عملية التهجير، تعكس قدرا كبيرا من التماسك والاستقرار الاجتماعي والتوازن البنائي، يرتكز على اجماع قيمي وتوقعات للأدوار الاجتماعية، ويرتبطان ارتباطا وثيقا باستقرار الظروف الايكولوجية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان يعيشها السكان. فلم تتح هذه الظروف الموضوعية للتوتر في العلاقات القائمة بين البدنات أن يظهر الى الدرجة التي تحتم حدوث تغيرات كيفية، أي تغيرات بنائية. وقد تبدل معظم تلك الظروف الموضوعية بسبب التهجير، وطرأت ظروف جديدة عن تلك الظروف التي عاشها السكان خلال تاريخهم الطويل في قريتهم الأصلية والتي شكلت علاقاتهم ونظمهم الاجتماعية. فكان عليهم أن يلجأوا الى عمليات جديدة للتكيف الثقافي والاجتماعي. فتبلور تناقض كان كامنًا في البناء الاجتماعي ولم يكن في وعي السكان وإدراكهم، فانبثق التعارض والتناقض حول السلطة والقوة وشرعية ممارستها. وهكذا تزعزع الاجماع القيمي الذي ارتكز عليه النسق السياسي. ولم تعد قيمه

* اعتمد البحث على المعلومات التي جمعت أثناء الزيارات المتكررة لعدد من القرى النوبية في فترات متتالية ومتباعدة منذ عام 1980. واعتمدت كذلك على المقابلات التي أجريت مع عدد من النوبيين منهم بعض من سكان الدكة.

متكاملة مع غيرها من القيم التي تستند إليها بقية النظم والأنساق الاجتماعية، فتصدع التوازن البنائى، وتهدد التماسك والاستقرار الاجتماعي. فالتغيرات التي طرأت على الدكة كانت بالكم الذي يحتم التغير الكيفي أي التغير في البناء الاجتماعي، ولم يكن هذا الكم من التغيرات يحدث مطلقا في اقليم النوبة. وهكذا انبثق صراع بين بدنات لم يكن موجودا، ولم يعرفه السكان من قبل، بل ولم تكن تجرؤ بدنات معينة بالذات على ممارسته مطلقا أو حتى التفكير فيه. وان هذا البحث يهدف إلى الكشف عن الوظيفة الاجتماعية للصراع والعناصر أو العوامل البنائية التي تتدخل في ضبطه والتحكم فيه في الدكة وما يترتب عليها من عمران جديد قد يحمل بعضا من خصائص العمران المعروف أصلا في القرية النوبية الأصلية.

الاطار النظري

يعتمد البحث على النظرية البنائية الوظيفية في مضمونها الحديث الذي تبلور وصيغ نتيجة للمحاولات والجهود العديدة لاثرائه وتطويره لكى يتاح للنظرية امكانية دراسة الصراع والتغير الذي يطرأ على النظم والبناء الاجتماعي. ومن البارزين في تطوير النظرية Gluckman (1940; 1955; 1963) و Leach (1954) [2] عندما جعل كل منهما محور بحثه التنظيم السياسي للكشف عن الطابع الديناميكي للأنساق الأجتماعية، وان كان هناك بينهما اختلاف جوهري.

فقد ادعى البعض أن النظرية البنائية الوظيفية هي بالضرورة نزعة استاتيكية تعوقها نزعتها العلمية وتطورها عن أن تقدم تحليلا ديناميكيا. وأنها ليست سوى أداة منهجية ممتازة لفهم المجتمعات كوحدات كلية أو أنساق استاتيكية فقط لأنها لا تهتم الا بالثبات والتكامل والتماسك التي تشكل جميعها القضية الأساسية لديها[3]، ومع ذلك لا تعني تلك القضية الأساسية - ومؤداها أن لكل نظام من النظم الاجتماعية نصيبا في الاستقرار والتكامل والثبات الاجتماعي وأن التساند الوظيفي القائم بين هذه النظم يحقق الوحدة الوظيفية للبناء الاجتماعي انعدام التناقض في العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي، وبالتالي لا تتضمن مطلقا انكار الصراع الاجتماعي أو اغفاله أو اعتباره مفضيا للتغير الاجتماعي مما يترتب على ذلك الادعاء بعدم مقدرة النظرية البنائية الوظيفية على تفسير التغير الاجتماعي. فأي مجتمع من المجتمعات هو في حالة من النظام والاستقرار النسبي ما دام السلوك متوائما ومتوافقا مع القيم والنظم الأجتماعية السائدة في المجتمع، وما دامت البديلات السلوكية تتيح للفرد أن يختار من بينها ما يتفق ورغباته وميوله في المواقف الاجتماعية المختلفة، وما دامت التناقصات والتوترات الكامنة أو الظاهرة لم تصل الى الدرجة التي تهدد عندها النظام والاستقرار الاجتماعي [4]. ولكن اذا كان الأمر على عكس

ذلك، ففي هذه الحالة لا بد من أن يعاد النظر في قواعد السلوك والمعايير لتعديل وتغيير بعض عناصرها، وقد يستدعي الأمر تغييرها تغييرا جذريا، مما يترتب عليه احداث تغيرات متلاحقة في كل النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي على أساس أن التغيير الذي يطرأ على أي جزء (نظام اجتماعي) من أجزاء البناء الاجتماعي لابد أن تصاحبه تغيرات أخرى في بقية الأجزاء (النظم الاجتماعية).

والصراع هو حالة من هذه الحالات، بل أكثر الحالات التي تستدعي مثل هذه التغيرات، لأن كم التناقضات قد وصل إلى الدرجة التي تحتم تغيرا كيفيا يتصل على وجه الخصوص اتصالا مباشرا بالمباديء والقيم الأساسية التي تستند اليها صحة وشرعية النظم الاجتماعية. فالصراع علاقة بين أفراد وجماعات قائمة على أساس تضارب وتضاد وتناقض مصالحها وغاياتها وأهدافها بشأن الموارد أو القوة أو السلطة، وأن هذا التضارب والتضاد والتناقض قد وصل الى درجة ينبثق عندها الصراع الذي يتخذ شكلا معلوما وفقا لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأطراف المتصارعة والمسائل والقضايا التي يتصارعون عليها. ويترتب على ذلك ضرورة اللجوء الى أساليب وعمليات معلومة ـ التوفيق أو المهادنة أو التسوية أو العنف والثورة في حالات معينة ـ لفرض وضع الحلول التي ترضي الطرفين أو أحدهما، والتي ينجم عنها حل الصراع. ان هذه العلاقة وما تفرضه من اساليب وعمليات تشير الى أن هناك فريقا واعيا بمكانته الاجتماعية ووضعه الذي يحتله في البناء الاجتماعي، ومدركا تماما لأبعاده الاجتماعية والاقتصادية وغير راض عنها وبالتالي غير راض عن الأدوار الاجتماعية التي تفرضها. ومن ثم فأفراد هذا الفريق يطالبون ويجاهدون لتغييرها تحقيقا لغايات الفريق ومصالحه. أما الفريق الآخر فهو يجاهد لكي يحافظ على الأوضاع القائمة التي ترتكز عليها مصالحه أو تعديلها بما يحقق قليلا من الخسارة واستمرار تفوقه. فالعلاقة في أحد أبعادها هي صراع بين الأدوار، وهي عبارة عن مباراة. والنتيجة النهائية هي تغير قواعد السلوك ومعاييره، أو بتعبير آخر تغير في نسق المكانات الاجتماعية، أي تغير في البناء الاجتماعي.

وهكذا تساعد نظرية الصراع في دراسة العوامل والعمليات التي تؤدى الى التغير الاجتماعي والبنائى. ولهذا شاع في الخمسينات والتسينات من هذا القرن القول بأن نظرية الصراع قد صارت بديلا عن النظرية البنائية الوظيفية، كما أنها مهدت الطريق لمجموعة من النظريات الماركسية الجديدة لتحل محلها في السنوات الأخيرة (Ritzer, 1983 : 100) مثل نظرية Godelier (1980) [5]. ورغم ذلك فان نظرية الصراع بمختلف مناظيرها مثل Coser (1956; 1962; 1976) و Dahrandorf (1958; 1959) و Rex (1969) تندرج ضمن النظرية البنائية الوظيفية. «فالنظر الى (نظرية الصراع) و (نظرية التكامل) على أنهما

متضادتان هو في الحقيقة ثنائية فاسدة» (Zeitlin, 1973 : 103) فهما متكاملتان. «فأن المشكلة الرئيسية لنظرية الصراع هي أنها لم تستطع أن تتخلص من جذورها البنائية الوظيفية. . لأنها وجهت نحو دراسة الأبنية والنظم الاجتماعية» (Ritzer, 1983 : 100). وينطبق ذلك على وجه الخصوص على نظرية لويس كوزر عن وظائف الصراع الاجتماعي، اذ ان كوزر «يهتم بمختلف الشروط التي بمقتضاها يسهم الصراع الاجتماعي في المحافظة على العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي أو على تكيفها وتوافقها» (Coser, 1956 : 151)، مبينا كيف أن الصراع لا يؤدي بالضرورة إلى تهديد التكامل والاستقرار الاجتماعي مطورا بذلك آراء جورج زيمل (Simmel, 1955). لقد ركزت الدراسات البنائية الوظيفية اهتمامها أولا على الاجماع وعوامل التماسك والتكامل والتوازن الاجتماعي، ثم اهتمت بالتغير والصراع في حين ركزت نظرية الصراع على كل ما يتنافض مع هذه العوامل وما ينجم عنها من ضرورة تغيير عناصر الاجماع أو بعضها تكيفا مع الظروف التي تفرض هذا التغير. وفي الحقيقة فان الجانبين هما وجهان للحقيقة الاجتماعية.

وهكذا يتيح منظور الصراع للباحث الأنثروبولوجى الاجتماعي أن يتتبع التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي، أو أن يكتشف وظائف الصراع الاجتماعي. ومن ثم فعند دراسة الصراع والتغير يمكن أن يجمع الباحث الانثروبولوجى ما بين المنظور البنائي الوظيفي ومنظور الصراع. فالتغير يطرأ على واقع اجتماعي كائن بالفعل يمكن ملاحظته واستقراء وقائعه ثم تجريد واستنباط الاطرادات أو العناصر الثابتة المتكررة المستمرة خلال الزمن، أى أنماط السلوك. ويعني ذلك أنه من الضرورى التركيز أولا على الفعل والتفاعل الاجتماعيين حتى يمكن التعرف على تلك الأنماط وما يطرأ عليها من تغيرات. ومما لا شك فيه انه لا بد أن تكون لدى الباحث معرفة دقيقة بتلك الأنماط السلوكية والترابط والاعتماد المتبادل بين النظم والأنساق الاجتماعية، فالاطار البنائي الوظيفي اذن ضروري لدراسة التغير الاجتماعي وبخاصة التغير البنائى. ولهذا نجد من العلماء من أهتم بأن يكون الفعل الاجتماعي والترتيب المنظم الذي يتخذه (وهو التنظيم الاجتماعي) اطارا لدراسة التغير، وفي الوقت ذاته الكشف عن العلاقة بين هذا التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي باعتبارهما مفهومين عن الحقيقة الاجتماعية يكمل كل منهما الآخر. فالتنظيم الاجتماعي يتعلق بالأدوار ولكن في حدود مفهوم الفعل الاجتماعي. ويتمثل ذلك بوضوح في عمليات التكيف الاجتماعي التي تكشف عن الاختيار واتخاذ القرارات في المواقف الاجتماعية المختلفة التي تتيح خروج الفعل عن الاطار النمطي الثابت (Firth, 1954; 1971).

ان مفهومي البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي مرتبطان ارتباطا وثيقا، وكلاهما مكمل للآخر، ولا بد أن تجري أي دراسة للتغير على اساس هذا الاطار المزدوج. ويرجع

ذلك أولا الى أن التغير الاجتماعي يكون في بعض الأحيان سببا للصراع الاجتماعي. ويرجع ثانيا الى أن للبناء الاجتماعي تأثيرا وفاعلية في ظهور الصراع ومدى شدته وكيفية فضه، وكذلك في تحديد التغير الاجتماعي وتوجيهه وبخاصة في المجتمعات المحلية الصغيرة، مثل قرية الدكة والمجتمعات القروية النوبية بوجه عام. وأن ذلك التأثير وتلك الفاعلية التي يمارسها البناء الاجتماعي تتم بوساطة عمليات التفاعل الاجتماعي، «فالعوامل البنائية.. لا تتعامل بطريقة مباشرة مع السلوك الاجتماعي، الاجتماعي التي تعتبر احدى أهم العمليات الرئيسية ان لم تكن أهمها جميعا»، «وأن عمليات التفاعل الاجتماعي الفعلية التي تشكلها وتحددها العوامل البنائية المختلفة، تتيح ظهور صفات وأحداث على درجة عالية من الأهمية» (Coser, 1976 : 210 - 211).

على ضوء كل ما سبق يرتكز البحث على الغرض التالي : في المجتمعات المحلية البسيطة، تتدخل طبيعة العلاقات القائمة بين الأشخاص والجماعات تدخلا مباشرا، مثلما تتدخل المسائل التي يتصارعون حولها، في توجيه الصراع ومدى شدته وتحديد الوظائف الاجتماعية التي يؤديها. وأن هذا الصراع يفضي بالضرورة الى تغيرات جوهرية وجذرية وبخاصة في النسق السياسي للتكيف لاعادة التماسك والاستقرار الاجتماعي.

الجماعات في الدَّكة

يصنف سكان الدكة أنفسهم ست فئات: الفئة الأولى تضم القبائل وهم الكنوز[6] الذين يسمون انفسهم «الأنصار» نسبة الى العرب المسلمين الذين ترجع اليهم اصول هذه القبائل ويتمتع افرادها باعلى مكانة اجتماعية استنادا الى هذا الاصل الديني. والقبيلة هي اكبر جماعة ابوية في الدكة، وتعرف باسم مؤسسها، وهي نسق انقسامي ولكنه يختلف عن النسق المعروف في الكتابات الانثروبولوجية بالبدنة الانقسامية حيث يفتقد النسق النوبي بعض خصائص تلك البدنة الانقسامية (حامد 1973 : 230 - 233). وأصغر الأقسام، وتعرف بالأولاد، تتألف من عدد من الأسر الممتدة. وكانت القبائل في الدكة الأصلية في اقليم النوبة تملك معظم المساحات القليلة من الأراضي الزراعية التي انتقلت اليهم من اسلافهم. يضاف الى ذلك بعض المساحات التي امتلكها بعض الأفراد منهم من الأراضي التي استحدثها مشروع الري الذي أقيم في اقليم الدكة الاصلية في عام 1933. والفئة الثانية هي مجموعة البدنات التي تنتمي الى قبائل تقيم اصلا في قرى كنزية اخرى، وهي العلاقي وفرشة والسيالة والامبركاب والمضيق والمحرقة وقرشة، وهي من قرى الكنوز. وقد تكونت هذه البدنات في الدكة واستقرت فيها اما نتيجة لزواج مؤسسيها واستقرارهم فيها بعد الزواج او لامكان استغلال ممتلكاتهم من الأراضي الزراعية التي استحدثت في نطاق القرية في عام 1933. والفئة الثالثة هي بدنة من الكنوز ايضا، ويعرف أفرادها

«بالنوب»، أي الذين ترجع اصولهم الى سكان النوبة القدامى الذين كانوا يقيمون في الاقليم قبل الهجرات المتنوعة الى داخل النوبة، ولم يكن لهم في القرية الاصلية ملكيات زراعية الا في القليل النادر. وتتميز هذه الجماعة بصغر حجمها لهجرة الكثير من افرادها الى خارج القرية. والفئة الرابعة هي بدنات العبايدة، وهم من قبائل البجة (البشارية) البدو الرحل المنتشرين في الصحراء الشرقية. وقد استقرت هذه القرية الأصلية في الماضي، ويطلق عليهم «العربان الرحل» اشارة الى اصولهم البدوية. اما الفئة الخامسة فهي التي تضم بدنات الصعايدة وهم من قرى صعيد مصر الذين وفدوا الى القرية الاصلية للعمل في اراضي وممتلكات الكنوز كعمال زراعيين في مقابل توفير السكن لهم الى جانب المقابل المادي، وقد ازدادت اعدادهم بعد مشروع الري وتوفر الأراضي الزراعية. والفئة السادسة هي بدنات الشلالية، نسبة الى سكان الجزر الموجودة في منطقة الشلال جنوب مدينة اسوان، وهم من الكنوز الذين انتقلوا الى الدكة الاصلية واستقروا فيها عندما غرقت جزرهم لبناء سد اسوان في عام 1912، وكانوا يعملون في مشروع الري هناك.

وهكذا فالتمايز الاجتماعي في الدكة يقوم على القرابة والدين وعدم الانتماء المجتمعي، وهذه الاسس ترتبط تماما باحداث تاريخية (ليس هذا مجالا لذكرها بالتفصيل)، لابد من معرفتها حتى يمكن فهم طبيعة العلاقات بين البدنات والقبائل وكيفية تحولها الى علاقات بنائية. فقد تعرضت بلاد النوبة الاصلية لغزوات وهجرات اثرت في العلاقات بين الكنوز والعرب والفاديجات، وبخاصة بين الكنوز والفاديجات باعتبارهم سكان البلاد القدامى الأصليين، اما العرب فهم الوافدون من خارجها. فالكنوز يؤكدون انهم من الأنصار ارتكازاً الى انتمائهم الى الأسلاف المسلمين الذين ناصروا الرسول عليه السلام والذين ينتمون الى بطون من قبائل عربية. ولهذا فهم يتمتعون باعلى مكانة ومنزلة اجتماعية في الدكة، بل في جميع القرى الكنزية. يدعم ذلك انهم الاشخاص الذين ينتمون اصلا الى الدكة، او حسب تعبيرهم «اصحاب القرية الأصليون». وان كان هذا القول ادعاء يخالف الواقع التاريخي لأن «النوب» هم بالفعل «اصحاب القرية الأصليون». اما الجماعات الأخرى فهي تضم الاغراب عن الدكة، ولهذا فهي ادنى مكانة واقل منزلة اجتماعية من مكانة ومنزلة القبائل الكنزية. ومع ذلك تختلف العلاقات القائمة بينها قربا وبعدا وفقا لأسس معينة. فالبدنات الكنزية التي تنتمي الى قبائل تقيم في قرى اخرى كنزية هي اقرب البدنات الى القبائل وعلاقاتها على درجة عالية من القوة لأنها تنتمي الى الكنوز (الأنصار). يضاف الى ذلك أن علاقتها هي في الغالب علاقات قرابية ناشئة اصلا عن الزواج والمصاهرة التي تمت حالاتها في الماضي في القرية الأصلية ولا تزال تتكرر حتى الآن [7]. ولما كان نظام النسب في المجتمع هو النسب المزدوج (حامد، 1973)، فالعلاقات الأمومية القائمة بين افراد تلك البدنات والقبائل الدكاوية لا تقل اهمية عن

العلاقات الابوية، ان لم يكن قد تشابكت العلاقات الامومية والابوية نتيجة لتكرار حالات الزواج بين ابناء الاجيال المتعاقبة لتلك البدنات والقبائل الدكاوية. فمن المعروف ان الرجل في نظام النسب المزدوج يرتبط بالجماعة التي ينتمي اليها ابوه وكذلك الجماعة التي تنتمي اليها امه بروابط متماثلة ولا تقل منزلة اقارب الام عن منزلة اقارب الاب، فهم جميعا يتمتعون بمنزلة متماثلة. ولهذا تتمتع تلك البدنات بمكانة ومنزلة اجتماعية قريبة الى حد كبير من مكانة ومنزلة تلك القبائل، وبناء على ذلك فهي سياسية حليفة لها.

ويأتي العبابدة في الدرجة التالية بعد تلك البدنات الكنزية الوافدة. فعلاقاتهم بالقبائل الدكاوية قوية لما يشتهرون به بين السكان منذ اقامتهم واستقرارهم في القرية الاصلية وحتى الان من عدم العنف والميل الى الهدوء والاسراع الى مساعدة الآخرين وتقديم العون لهم. فلم يتسببوا في اثارة مشكلة ما، فقد نالوا ثقة واحترام الدكاوية ومحبتهم منذ استقرارهم واقامتهم بينهم كاغراب في القرية الأصلية. فكانوا حريصين على مصالح افراد البدنات والقبائل الدكاوية وبوجه خاص في ما يتعلق برعي اغنامهم وفقا لقواعد معلومة في القرية الاصلية. فكانوا ولا يزالون حلفاء سياسيين لهم رغم صغر حجم جماعتهم. ويتمثل هذا كله في العلاقات الوثيقة للغاية القائمة بين نسائهم ونساء البدنات والقبائل الدكاوية. وزيادة على ذلك فان النساء يرتدين الزي الكنزي النسائي ويتكلمن اللغة الكنزية (الماتوكية) على عكس الرجال العبابدة الذين لا يعرفونها ولا يزالون محتفظين بلغتهم العربية ولهجتهم الخاصة. وعلى الرغم من تلك العلاقات فحالات الزواج بينهم قليلة جدا، وكانوا من غير الملاك الزراعيين في القرية الأصلية.

اما الصعايدة فهم اكبر الجماعات الغريبة عن الدكة حجما، ويتقارب عددهم من عدد افراد القبائل والبدنات الكنزية. ومنهم من كون ثروة كبيرة عن طريق التجارة، ويمارس نشاطه في المحلات التجارية الموجودة في مركز القرية، وقد ساعد موقع القرية على الطريق السريع في نجاح النشاط التجاري واتساع مجاله، في حين كان هؤلاء يعملون في القرية الاصلية كاجراء في الأراضي الزراعية التي كان يمتلكها الدكاوية. فقد لجأ السكان الى العمالة الصعيدية لندرة الأيدي النوبية العاملة بسبب هجرة عدد كبير من القادرين على العمل من الرجال للعمل في المدن المصرية والسودانية، ليوفروا لأقاربهم المقيمين في القرية النقود اللازمة لشراء حاجاتهم المعيشية الضرورية، فقد كان نتاج الأراضي الزراعية اقل من المستوى الفعلي لحاجات السكان. وكان معدل الهجرة الى المدن يزداد تدريجيا في كل بضع سنوات يقابله دائما ازدياد عدد العمال الصعايدة الوافدين للعمل في أراضي النوبيين وبخاصة عندما نفذ مشروع الري واستحدثت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وكان معظم الصعايدة يقيمون في نجع خاص (يعرف بعزبة الصفيح) مجاور لأراضي

المشروع في شمال الدكة، في مساكن فقيرة جدا ومنعزلة وبعيدة عن مساكن الآخرين. وكان الدكاوية في القرية القديمة، ملاك الأراضي الزراعية، يبدون الكثير من العطف والتعاون نحو الصعايدة، والبعض يوفر لهم المسكن باعتبارهم عمالا دائمين. ولما كانت اقامة الصعايدة متوقفة على الاستمرار في العمل الذي يوفره الدكاوية لهم فقد كانوا تابعين وموالين لهم ومرتبطين بهم. وكانت علاقاتهم بهذه القبائل اكثر العلاقات بين الجماعات بعدا، وان كانت الاقامة المشتركة والالتزامات المجتمعية التي كان الجميع حريصين على ادائها والوفاء بها توجد تعاطفا وجدانيا وتخفف من حدة التباعد الشديد بين الجماعتين.

وعلاقات الشلالية بالقبائل الدكاوية تتميز بالتباعد والعداء رغم انهم من الكنوز اصلا، وكانوا في القرية الأصلية عمالا ملتحقين بمشروع الري. وسبب هذا التباعد وذلك العداء ان الشلالية يرفضون اعتبارهم اغرابا عن الدكة، ولا يحق للقبائل الدكاوية ان تعاملهم على هذا الاساس، فهم من الكنوز وبالتالي فلهم الحق في التدخل في شئون القرية، ويعملون على ان يكون لهم دور في التنظيم السياسي فيها، وهو أمر ترفضه القبائل الدكاوية. ولا يجد الشلالية الا الصعايدة للتكتل معهم والوقوف الى جانبهم عندما يطالبون بالاعتراف بعضويتهم وما تفرضه من حقوق. وقد يلجأون الى اثارة بعض المشكلات والمنازعات كنوع من الضغط على الدكاوية لتحقيق غرضهم، ولهذا ينظر الدكاوية الى الصعايدة والشلالية على انهم يؤلفون جماعة واحدة. وفي الواقع فان الجماعتين (الصعايدة والشلالية) اقرب الى بعضهما من اية جماعة اخرى استنادا الى هذا التحالف. وهكذا فقد ادت الظروف العامة التي مر بها المجتمع النوبي الى ان تحمل العلاقة القائمة بين الصعايدة والشلالية كجماعة من ناحية، والبدنات الدكاوية كجماعة من ناحية اخرى، ذلك البعد البنائي، وان تتميز بالتباعد والنفور وعدم الود، ولايمكن فهم التباعد البنائي والعاطفي بين الجماعتين الا بالرجوع الى تلك الظروف. ويكشف عن ذلك انعدام حالات الزواج بينهما، وكذلك مواقف الجماعتين كل منهما تجاه الاخرى في ما يتعلق بالتنظيم السياسي للدكة من الاقليم الاصلي، حيث لم يكن للشلالية والصعايدة دور سياسي ما. وقد تبلورت تلك العلاقة، وتكشف ذلك الطابع البنائي عندما صارت سببا للصراع الذي نشب بين الجماعتين بشأن المراكز السياسية الجديدة، او بتعبير آخر بشأن القوة السياسية وشرعيتها في الدكة.

التنظيم السياسي

لقد بدأ سكان الدكة في تنظيم مختلف نواحي حياتهم الاجتماعية بعد الانتقال الى اقليم كوم امبو. وكانت الهيئات الحكومية تتدخل في تنظيم وتوجيه بعض هذه الجوانب وفقا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد انشئت في القرية في عام 1964 جمعية الاصلاح

الاجتماعي، واقتصرت عضويتها على سكان القرية الذين كان علهيم ان يختاروا من بينهم اعضاء مجلس ادارتها لغرض القيام بتنظيم وتوجيه حياتهم الاجتماعية على ان يقتصر دور موظفي الادارة والهيئات الحكومية على التوجيه والارشاد فقط. وكانت هناك الوحدة الاجتماعية (التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية)، وهي الهيئة الرئيسية التي كانت تلعب دورا هاما واساسيا في حياة السكان ومستقبلهم، كانت تشرف على عملية الاسكان وتوزيع الاراضي الزراعية والمعونات المختلفة التي كان السكان في اشد الحاجة اليها، وكان على السكان ان يختاروا كذلك اعضاء لجنة حزبية على مستوى القرية للحزب الحاكم في ذلك الحين، كانت تسمى لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي. واقتصرت عضوية جميع الاصلاح الاجتماعي على اشخاص ينتمون الى القبائل الكنزية، غالبيتهم من رؤسائها الذين كانوا في الفترة الاولى من الاقامة الجديدة (السنتين الاولى والثانية) لا يزالون متمتعين بالسلطة والقوة والنفوذ امتدادا للاوضاع الاجتماعية التي كانت عليها ايقرية، في الاقليم النوبي الاصلي. وكان السكان عامة غير مستقرين، ومشغولين في اعادة ترتيب حياتهم تكيفا مع الظروف الجديدة التي وجدوا فيها، ولم تكن قد تبلورت مختلف التغيرات والأوضاع الجديدة في القرية. ولم تتكشف لهم بعد اهمية الدور الذي تؤديه القيادات المحلية. لهذا فقد اختلف الامر عندما اريد اعادة تشكيل الجمعية والبدء في الترشيح لانتخاب اعضاء اللجنة الحزبية وجمعية الاصلاح الاجتماعي، فقد طالب الصعايدة والشلالية بتمثيلهم في الهيئتين، واصروا على ذلك، ورفضت القبائل الكنزية طلبهم هذا تمسكا بالاسس والمبادىء التي كان يرتكز عليها التنظيم السياسي للقرية الاصلية.

فقد كان رؤساء القبائل الكنزية هم وحدهم الذين لهم الحق في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي الحياة الاجتماعية وضبط علاقات الأفراد بعضهم ببعض وفقا لقواعد وضوابط معلومة ومتوارثة اعتادها السكان، بمن فيهم بالطبع الصعايدة والشلالية الذين كانوا أكثر السكان حرصا على مراعاة تلك القواعد والضوابط السلوكية لاكتساب ثقة الكنوز ورضاهم، وبالتالي استمرارهم في العمل والاقامة في القرية. وكان هؤلاء الرؤساء يشاركون بدورهم هذا عمدة القرية، ممثل السلطة الادارية الحكومية، فضلا عن سلطته القبلية، باعتباره رئيسا للقبيلة التي ينتمي إليها. وكان يساعده في عمله الاداري وفض المنازعات ثلاثة معاونين يعرفون بشيوخ الناحية، وكانوا يختارون من بين رؤساء القبائل والبدنات الكنزية. وكان لهذا القانون العرفي وتلك السلطة التقليدية المحلية (سلطة رؤساء القبائل الكنزية) الغلبة على القانون الوضعي وسلطة الدولة بسبب العزلة النسبية التي كان يعيشها النوبيون عن بقية قطاعات المجتمع المصري. أما النوب والعبابدة والشلالية والصعايدة فلم يكن لهم الحق مطلقا في شغل أي مركز من تلك المراكز القيادية باعتبارهم

أغرابا عن مجتمع الدكة. فشرعية السلطة والقوة مستمدة من الأصل الديني للقبائل الكنزية (الأنصار)، بل اقتصرت على قبيلتين منها بحيث صارت كل منهما خلال الزمن جماعة مسيطرة. وكانت القبائل والبدنات تختار العمدة وشيوخ الناحية من بين أعضائها يعاونهم بقية رؤسائها دون مشاركة بقية السكان الذين لا يحق لهم التدخل في مثل هذه الأمور، وكان الاجماع تاما وكاملا من جانب كل السكان على تلك الشرعية. . وهكذا كان العبابدة والصعايدة والشلالية والنوب خاضعين لسلطة ونفوذ رؤساء القبائل الكنزية. وكانوا على وعي تام بمركزهم الاجتماعي، راضين بوضعهم وعلاقاتهم بالقبائل والبدنات الكنزية. ولكن في القرية الجديدة اختلفت معظم الظروف التي شكلت ذلك التنظيم السياسي. فكان من نتيجة اصرار الطرفين المتنازعين أن اشتد النزاع خاصة ان رغبة الصعايدة والشلالية تعني تغيير طابع العلاقة القائمة بينهم كجماعة وبين القبائل والبدنات الكنزية تغييرا جوهريا. وهذا أمر كانت ترفضه القبائل والبدنات تحت تأثير رؤسائها أصحاب القوة والسلطة. فقد كانوا أكثر الأفراد تشددا في موقفهم تجاه الصعايدة والشلالية، تختفي وراءه مصالحهم الخاصة التي ازدادت في القرية الجديدة بمناسبة الاعاشة والاسكان وتوزيع الأراضي الزراعية. ووقف العبابدة الى جانب القبائل والبدنات الكنزية، فهم حلفاؤهم في كل المواقف منذ اقامتهم في القرية الأصلية. أما النوب فهم يقفون دائما موقف الحياد لمركزهم الاجتماعي ومشاعرهم السلبية تجاه الطرفين وتجاه جميع البدنات. وعندئذ رأى بعض الأشخاص من ذوي المنزلة الاجتماعية العالية والنفوذ من مختلف القبائل والبدنات ضرورة التدخل للنظر في النزاع والعمل على فضه، خاصة وقد صار الاتجاه العام لدى الكثير من السكان، الى عدم الرضى عن النزاع وعدم جدواه وانه يجب ان يتكتل الجميع لمواجهة المشكلات الجديدة. فتشكلت من بين أولئك الاشخاص لجنة للاتصال بطرفي النزاع والاجتماع معهما والسماع اليهما وعرض رأي اللجنة بشأن تشكيل هيئة للتحكيم والمصالحة من بين القضاة العرفيين المعروفين في اقليم كوم امبو الذين يلجأ اليهم سكان القرى النوبية وغير النوبية للنظر في منازعاتهم واصدار الأحكام التي ترضي الأطراف المتنازعة، والذين يشتهرون بالموضوعية وعدم التحيز والتدين والورع والشجاعة في قول الحق والسمعة الطيبة. وبدأت اللجنة أعمالها بحماسة شديدة وتم اختيار عدد من أولئك القضاة العرفيين ووافق الطرفان عليهم للنظر في النزاع. وقد استعانت تلك اللجنة بعدد من رؤساء القبائل الكنزية وغيرهم من رؤساء الصعايدة المقيمين في القرى المجاورة واستمرت المناقشات والمداولات في مركز تجمع كل جماعة. وخصصت بعد ذلك جلسة للتحكيم والمصالحة، تحدث فيها ممثلو الطرفين عارضين وجهات نظرهم. وكان قرار المحكمين يقضي بضرورة تمثيل الصعايدة والشلالية في الجمعية واللجنة الحزبية وانه لا يوجد مايمنع من مشاركتهم في التنظيم السياسي للقرية. ووافق الجميع على القرار، وكان

من الطبيعي ان ينسحب على جماعة النوب وجماعة العبابدة اذا رغبوا في عضوية كل من الهيئتين. واتفق السكان بعد ذلك على ان يكون حجم الجماعة أساسا لتحديد عدد ممثليها فيهما، فاختارت كل بدنة بعد ذلك من بين أفرادها من يمثلها.

وقد ساعد على اتخاذ ذلك القرار وموافقة رؤساء القبائل الكنزية عليه استياء السكان بمن فيهم أفراد هذه القبائل من تصرفات بعض الرؤساء بشأن مصالح وحقوق المغتربين والاعانة والاسكان والأراضي الزراعية لأنهم أضروا بمصالح البعض من السكان وبخاصة الأقارب المقيمين خارج الدكة. وكانت مصالحهم الشخصية هي الدافع وراء هذا السلوك، وهذا أمر يتنافى مع قيم القرابة والجوار والانتماء الى المجتمع المحلي. فكثير من أفراد القبائل يرون أنه كان يجب على الرؤساء أن يعملوا على طرد الصعايدة والشلالية وعدم تمكينهم من الاقامة والاستقرار في القرية، فهم الذين ساعدوهم على ذلك عندما دونوا أسماءهم في سجلات التهجير على أنهم من أبناء الدكة دون مراعاة الالتزامات والواجبات القرابية والمجتمعية، الأمر الذي ترتب عليه ضياع حقوق المغتربين. فالسكان عامة يرغبون في طرد الصعايدة والشلالية من الدكة، والنزاع هو تعبير عن هذا الهدف. وكان على الرؤساء ان يعوا ذلك تماما، فكان من السهل على المحكمين اتخاذ ذلك القرار، وكان على أولئك الرؤساء قبوله والاذعان له خاصة ان أفراد القبائل بدأوا في العمل على عزلهم والاتجاه نحو اختيار أشخاص آخرين من ذوي السمعة الطيبة والمؤهلين لمواجهة المشكلات التي لم يتعرضوا لها من قبل في قريتهم الأصلية، فهي مشكلات تتطلب امكانات فردية وخبرات معينة أبرزها المؤهلات الدراسية، وكان هذا سندا للصعايدة والشلالية يدعم موقفهم ويدفع الصراع تجاه صالحهم.

وفي عام 1984 تجدد الصراع بين الطرفين مرة أخرى بعد فترة طويلة انتهت فيها التنظيمات السياسية التي أثارت النزاع الأول، وحدثت فيها أحداث هامة وتغيرات هائلة وعميقة في مجتمع الدكة وثقافته نتيجة لاندماج المجتمع النوبي اقتصاديا وسياسيا في المجتمع المصري وازدياد فرص الاستثمار والعمل، وازدياد اتجاه الدكاوية نحو العمل في دول الخليج الى جانب المدن المصرية. ومن أهم هذه التغيرات بالنسبة للبحث غلبت الحافز الفردي والمنفعة الاقتصادية لدى الشخص على الحافز الاجتماعي أو القبلي الذي كان يوجه سلوكه ويحدد علاقاته في القرية مع أقاربه الأبويين والوقوف الى جانبهم في المواقف الاجتماعية التي تتعلق بقبيلته أو بدنته ككل. يقابل ذلك ازدياد الشعور بالانتماء الى الدكة، وذلك نتيجة لالغاء الملكية القبلية التي كانت توفر للشخص حاجاته الضرورية. كما انه في عام 1984 كان على السكان ان يختاروا عمدة القرية بعد ان صدر قرار اعادة العمل بنظام «العُمْدِيّة» الذي أوقف العمل به بسبب عملية التهجير. ومن المتعارف عليه

ان يختار رؤساء القبائل الكنزية أحدهم ليكون عمدة القرية دون ان يشاركهم في عملية الاختيار أي شخص من الجماعات والبدنات الأخرى. وفي العادة يكون ذلك الشخص معروفا مسبقا لأن «العُمْدية» لا تخرج عن أحد أعضاء البدنة المسيطرة المؤهل لهذا المركز القيادي. ولأول مرة في تاريخ الدكة يدعو رؤساء القبائل ممثلي الصعايدة والشلالية الى الاجتماع للمشاركة في عملية اختيار العمدة. وتم الاتفاق على شخص معين، ويشير هذا الموقف الى الاعتراف الأكيد بعضوية بدنات الصعايدة والشلالية وانتمائهم للدكة.

وعلى الرغم من ذلك الاتفاق الجماعي، فقد اتفق الصعايدة والشلالية سرا على ان يرشحوا شخصا آخر يختارونه. فهم على وعي بمشاعر الدكاوية تجاههم وانتهازهم الفرصة لطردهم من القرية، اذ ان الصراع قائم وكامن، وموقف الصعايدة والشلالية هو صورة من صور هذا الصراع. فلا تزال النظرة اليهم على أنهم أغراب عن مجتمع الدكة تترسخ نتيجة لوجود الصعايدة والشلالية ونجاحهم في العمل والتجارة وتكوينهم الثروة، وهو أمر يرى الدكاوية انه كان يجب أن يكون من نصيبهم لأنهم أصحاب المصلحة الرئيسية والأولى في الدكة باعتبارهم أبناءها. والصعايدة والشلالية على وعي بهذه الأفكار والمشاعر، ولهذا فهم لا يثقون بالدكاوية ويتخوفون من موقف العمدة الجديد، فقد ينحاز الى الجانب الآخر، ومن ثم فان فوز مرشحهم فيه الضمان الكافي لاستقرارهم في الدكة، وبالتالي الحفاظ على مصالحهم وتخفيف حدة الصراع والنزاع مستقبلا. وبدأوا يضعون الخطة لضمان فوز مرشحهم، وقد حرضهم على ذلك وساعدهم على ان يقبلوا على هذه الخطة بعض رؤساء القبائل القدامى الذين عزلتهم قبائلهم الكنزية وأبعدتهم عن التنظيم السياسي، وكذلك بعض من أتباعهم ذوي المصالح الخاصة. ومع ذلك علمت القبائل والبدنات الكنزية بالخطة، فكان رد الفعل التكتل للعمل على افشالها، ووقفت الى جانبهم بدنات العبابدة والنوب المتحالفة معهم سياسيا. واختارت من بين أفرادها الموجودين في القرية أفضلهم ملاءمة لمنصب العمدة. وقد أدرك الصعايدة والشلالية ما يترتب على موقفهم من نتائج سلبية على علاقاتهم بالقبائل والبدنات الأخرى فأعلن الكثير منهم وقوفهم الى جانب القبائل والبدنات الأخرى تعبيرا عن حسن نواياهم، وكانت النتيجة فوز مرشح هذه القبائل والبدنات.

لقد ارتكز الصعايدة والشلالية في طلبهم واصرارهم على أن يكون لهم دور في التنظيم السياسي للدكة على وعيهم بأنهم لم يصبحوا بعد التهجير والاقامة الجديدة في اقليم كوم امبو أغرابا عن مجتمع الدكة، فهم دكاوية مثل غيرهم تماما. وهذا الموقف هو اعلان عن رفض مكانتهم الاجتماعية القديمة التي فرضت عليهم نتيجة لظروف الدكة القديمة التي تلاشى معظمها واختفى نهائيا. فما هي تلك التغيرات الجوهرية الجذرية التي نجم عنها موقف تلك الجماعة الصعيدية الشلالية، أو بتعبير آخر، موقف الصراع والتنازع؟.

التغيرات البنائية

من أهم التغيرات الجذرية التي لها صلة وثيقة بالصراع الاجتماعي الذي حدث في الدكة، تغير نظام الملكية الزراعية وملكية المسكن، أو بتغبير آخر اختفاء الملكية القبلية. فقد وزعت الأراضي الزراعية والمساكن دون تمييز على الأسر التي كانت مقيمة في الدكة الأصلية أثناء عملية حصر السكان قبل التهجير، فأمتلكت الأسرة (وهي الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين) فدانا أو فدانين من الأراضي الزراعية [8] ومنزلا يحدد حجم الأسرة مساحته وعدد حجراته دون النظر الى الاعتبارات الاجتماعية المعروفة في القرية (الانتماء أو قدم الاقامة مثلا)، وأصبح الصعايدة والشلالية في الدكة الجديدة من الملاك. فلم تعد الملكية الزراعية ملكية قبلية، فتلاشى بذلك أحد أسس التمايز أو التفاضل الاجتماعي وبالتالي أحد أسباب تبعيتهم للقبائل الكنزية. وزيادة على ذلك، لم يحصل المغتربون من الكنوز على ملكية زراعية، وهم الأشخاص الذين كانوا يعملون في المدن أثناء عملية حصر السكان في القرية الأصلية قبل التهجير، فهذه الملكية قد أدت الى أن يعي الصعايدة والشلالية أنهم أعضاء في مجتمع الدكة لأن قوانين الدولة تتعامل مع السكان باعتبارهم أبناء قرية معلومة أو أبناء وطن واحد. فالملكية أعادت اليهم الانتماء المجتمعي أو العضوية التي كانوا يفتقدونها في الدكة الاصلية. ومن ثم فقد تركت فيها العناصر الاجتماعية التي كان يرتكز عليها التمايز بين القبائل والبدنات المختلفة ومدى التقارب أو التباعد في العلاقات الاجتماعية.

وقد تكونت علاقات اقتصادية بين الصعايدة والقبائل الكنزية، ففي السنوات الأولى كان الكنوز عامة في حاجة إلى قوة العمل الصعيدية لاستغلال أراضيهم الزراعية للنقص الشديد في الأيدي العاملة الكنزية نتيجة لهجرة القادرين على العمل منهم الى المدن للعمل. فاستعانوا بالصعايدة لزراعة الأراضي عن طريق الايجار أو نظام المشاركة التقليدي في الزراعة، واشترك البعض في مشروعات استثمارية مع عدد من الصعايدة، ساعدهم في ذلك وجود فرص كثيرة للاستثمار في مجالات مختلفة في اقليم كوم امبو ومحافظة اسوان بوجه عام. ومما لا شك فيه أن مثل هذه العلاقات والمصالح الاقتصادية كفيلة بأن تؤدى إلى التقارب الشديد في العلاقات بين الأطراف، فتضعف بالتالي إلى حد كبير درجة التباعد التي كانت تتميز بها علاقات الصعايدة بالكنوز. كما سيكون لها الكثير من الاعتبار في مختلف المواقف الاجتماعية التي تجمع افراد الجماعتين معا ومنها بالطبع مواقف الصراع والنزاعات، وهذا ما حدث بالفعل في فترة انتخاب العمدة عام 1984. يضاف إلى ذلك ان طبيعة تلك العلاقات الاقتصادية تتضمن ان كلا الطرفين يقفان على قدم المساواة تجاه بعضهما، فكان لذلك معنى اجتماعي أدركه الصعايدة ووعوه تماما.

وقد عضد موقف الصعايدة والشلالية كبر حجم جماعتهما في الوقت الذي لا يفتقدان رجالهما وشبابهما القادرين على العمل لانهم موجودون في القرية باستمرار ولا يهاجرون الى المدن للعمل فيها كما هو الحال بالنسبة لغالبية الشباب والرجال الكنوز. فقلة عدد الرجال والشباب من الكنوز أحد الأسباب الرئيسية لضعف جماعتهم في مواقف الصراع مع الجماعات الأخرى. وقد عضد موقف الصعايدة بطريقة غير مباشرة مجاورة القرية الجديدة لقراهم الاصلية التي تركوها في الماضي والتي يقيم فيها اقاربهم. فقد أتاح هذا التجاور فرصة اعادة علاقاتهم بهم، فاكتسبوا في القرية الجديدة قوة معنوية لها أهميتها استثمرها الصعايدة لتحقيق غايتهم. وأدرك الكنوز هذه الحقيقة التي زادت من مشاعرهم السلبية تجاههم.

والتغير الثاني الهام في الدكة هو التغير في النظام السياسي نتيجة لتدخل الدولة مباشرة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، مما نجم عنه ضعف السلطة القبلية التقليدية المتمثلة في رؤساء القبائل وأقسامها. وساعد على ضعف هذه السلطة القبلية اختفاء الملكية القبلية التي كانت ترتكز عليها وحدة القبيلة والتي كانت تستغل تحت اشراف رئيس القبيلة أو البدنة. وكذلك افتقار الرؤساء التقليديين الى الامكانات والمؤهلات الشخصية التي تتطلبها الادوار السياسية الجديدة. وقد أدرك الكثير من القبائل هذه الحقيقة، فاتجهوا نحو اختيار الشباب المتعلم لشغل المراكز السياسية، فظهرت قيادات جديدة ولكن في اطار المبادىء والقيم التي يرتكز عليها البناء السياسي التقليدي. فالتغير قد نال الاشخاص وأدوارهم السياسية، ولكن في اطار الاساس القبلي الذي يقوم عليه البناء السياسي، فلا تزال البدنات المسيطرة تمارس سلطتها وقوتها ونفوذها رغم مشاركة الجماعات الاخرى. ويتمثل ذلك في الهيئات السياسية الجديدة التي تكونت في القرية وفي المحافظة وهي مجلس القرية والمجلس الشعبي المحلي والمجلس المحلي التنفيذي.

وزيادة على هذين التفسيرين الرئيسيين تغير نظام تقسيم العمل الذي كان يقوم على الجنس والعمر، وظهرت أعمال جديدة أدت الى ازدياد النقود في أيدي السكان. وظهرت قيم اقتصادية جديدة أثارت تطلعات لم يعرفها المجتمع النوبي من قبل في مجال الاستثمار. وهناك الكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية التي لها أثر في احداث هذه التغيرات السابقة والتي تعتبر أهم التغيرات التي أدت إلى تكثيف التناقض بين الجماعتين المتنازعتين وبلورته وانبثاق الصراع بينهما وظهوره من جديد في المواقف التي تتعارض فيها مصالح الجماعتين وأهدافهما. ومع ذلك فقد نجم عن الصراع ان تغيرت نظرة الكنوز في الدكة الى الجماعة الصعيدية والشلالية الى حد كبير، وحدث تقارب في علاقاتهما وصار للصعايدة والشلالية دور في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي الحياة

الاجتماعية، أي أن هذه الجماعة قد اكتسبت عضوية مجتمع الدكة والاعتراف بها. وهذا كله تغير جوهري في البناء الاجتماعي للدكة كان لابد أن يحدث حتى يختفي الصراع.

ومع ذلك لم يشتد الصراع إلى الدرجة التي تؤدي إلى العنف أو إلى انقطاع العلاقات بين الجماعتين وبالتالي استمرار التوتر الشديد بينهما. صحيح انه قد نتج عن الصراع والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعيشها السكان الكنوز في الدكة الاصلية بعض الرواسب العاطفية السلبية، ولكن ظروف الحياة في الاقليم الجديد والتغيرات والتجديدات الحالية والمصالح المشتركة بين الجماعتين تضعف فاعلية هذه الرواسب بحيث لا تظهر على سطح العلاقات الاجتماعية والسلوك الفعلي اليومي. وهكذا فاذا كان للبناء والتنظيم الاجتماعي الاصليين هذه الفاعلية والأثر المباشر في خلق الصراع وإثارته، فهل هناك جانب أو جوانب اخرى تدخلت في توجيه الصراع ثم فضه؟.

الوظيفة الاجتماعية للصراع

واذا كان الصراع لم يؤد الى العداء والكراهية الشديدة أو التجنب أو محاولة الاضرار بمصالح الطرف الآخر للنزاع، كما لم يؤد إلى التفكك والاضطراب، فإنه يرجع إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات في الدكة. ويرجع كذلك الى ما تتسم به الشخصية النوبية من الميل إلى الهدوء والسلام وحب الآخرين والثقة بهم والاسراع في تقديم العون والمساعدة إليهم والتعاطف معهم والحرص على مصالحهم.

فعلى الرغم من محاولات الكنوز ابعاد الصعايدة عن التنظيم السياسي، أو استمرار وضعهم كما كان عليه في الدكة الأصلية في أسوأ الأحوال، فإن اصرار الصعايدة والشلالية على أنهم أبناء الدكة كما تقرر قوانين التهجير ـ وهو عنصر هام ورئيسي في الصراع ـ قد فرض على الكنوز أن ينظروا اليهم على أنهم أعضاء في مجتمعهم. يضاف الى ذلك أن الصعايدة والشلالية على علاقات وثيقة بالكنوز لأنهم يمثلون القوة العاملة التي لا يستغني عنها الكنوز سواء كعمال زراعيين أو كشركاء معهم في زراعة أراضيهم وفقا لنظام المشاركة، وهو النظام السائد في الدكة كما كان في الدكة الأصلية. فالصراع بينهما يدور حول شرعية ممارسة الدور السياسي، هذه الشرعية التي تستند إلى الأصل الديني والانتماء الأصلي الى الدكة أو ما يعرف بقدم الاقامة. ولما كان الصعايدة والشلالية يطالبون بالمشاركة الفعلية المباشرة في التنظيم السياسي باعتبارهم أعضاء في مجتمع الدكة، وهو أمر لا يمكن أن ينكره الكنوز الدكاوية، دون أن يمس مطلبهم هذا شرعية السلطة والنفوذ والقوة التقليدية، فإنه من الممكن الاستجابة إلى طلبهم. فقد كانت العلاقات القائمة بين الصعايدة والشلالية والكنوز موضع اعتبار الطرفين طوال فترة الصراع. وحرص كل فريق كل الحرص على ألا يؤدي التوتر الى قطعها، فهناك مصالح اقتصادية مشتركة مترابطة

ومتشابكة يحرص كل منهم على ألا يلحقها الضرر. فنظام المشاركة في الزراعة أو تربية الماشية أو الطيور ـ وهو أحد اشكال التعاون المتبادل السائدة ـ يحقق التقارب في العلاقات الاجتماعية ويدعم التماسك الاجتماعي. ولهذا كان من السهل أن تتلاقى وجهات النظر المتعارضة، وألا تكون مهمة لجنة التفاوض بين طرفي الصراع عسيرة، وأن يؤدي التحكيم دوره بيسر، وأن يتم التوفيق والمصالحة في فترة قصيرة جداً. فقد حرص جميع السكان بوجه عام، وطرفا الصراع بوجه خاص، على ألا يتخذ بأي حال من الأحوال طابع العنف، وأن يفض بسرعة، رغم الآثار السلبية التي تركها في العلاقات القائمة بين أفراد طرفيه. بل الذي حدث أن ازدادت حالات المشاركة في الزراعة وتربية الماشية، وتعددت صور التعاون المتبادل. ففي حفلات الزواج مثلا يحرص السكان، وبالذات الجيران، على المشاركة فيها وتقديم الهدايا العينية والمالية المختلفة التي تساعد أقارب العروسين على الوفاء بالتزاماتهم التي تفرضها التقاليد والأعراف. وبالمثل في حالات الوفاة يتكاتف جميع السكان ويسرعون بتقديم خدماتهم والوقوف إلى جانب أقارب المتوفى حسب ما تفرضه الأعراف والتقاليد. وفي كل ما يتعلق بمجتمع الدكة من أمور ومسائل أو مشكلات، يشارك كل فرد بخبراته ومهارته وامكاناته فيها بقدر استطاعته بغض النظر تماما عن انتمائه إلى بدنه معينة وإنما باعتباره أحد أعضائه، ويحرص على ذلك خاصة إذا كان الأمر يتعلق بعلاقة مجتمعه المحلي بالقرى الأخرى المجاورة. فالتقارب المكاني للقرى في اقليم كوم أمبو قد أدى إلى أن تنشأ منافسة قوية بينها في مجالات معينة مثل النشاط الرياضي والثقافي. ومن ثم يحرص الفرد على أن يبدو مجتمعه المحلي «الدكة» في صورة طيبة، وأن تكون سمعته بين القرى جيدة. ولهذا فهو عن طريق البدنة التي ينتمي إليها (لأن المشاركة المجتمعية تتم على أساس البدنة) يسرع إلى المساهمة في أي نشاط أو مشروع يكون الغرض منه تنمية الدكة وتطويرها، ويساعد في ذلك كل أعضاء البدنة الذين يعملون خارج الدكة. وبالطبع ينطبق هذا كله على الصعايدة والشلالية لأن الالتزامات المجتمعية عامة. وهكذا فهم يلعبون دورا لا يقل أهمية عن دور بقية السكان خاصة أنهم من أكبر البدنات فضلا عن أنهم جميعا مقيمون في الدكة وحريصون على بذل الكثير من الجهد والتعاون والعون لبقية السكان تأكيدا لانتمائهم المجتمعي وتدعيما لعلاقاتهم بالبدنات والقبائل.

فالصراع قد لعب دورا في التماسك والتوازن الاجتماعي للدكة. فقد دفع القبائل والبدنات المختلفة إلى التكتل، رغم التمايز الاجتماعي القائم بينها، كنوع من التكيف لمواجهة المشكلات العديدة التي واجهتها لاستغلال الطاقات والامكانات لاستثمار الفرص المتاحة. ونظرت إلى الصراع على أنه إحدى تلك المشكلات التي يجب أن تفض بسرعة، فالصعايدة والشلالية رغم أنهم قد استثمروا الظروف الجديدة استثمارا جيدا فقد حرصوا

على الا يسيء الصراع الى علاقاتهم بالكنوز وحلفائهم. كما حرصوا على التمسك الشديد بالالتزامات المجتمعية والقبلية والوفاء بها على خير وجه، وكذلك الانشغال بمشكلات الدكة (المتعلقة بالزراعة والاسكان والتعليم والتعليم والصحة) والعمل على حلها، وذلك لتأكيد مشاعرهم الطيبة. وكان لكل هذا أثر ايجابي في عملية تنمية الدكة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. أما الكنوز فقد كان رد فعل القبائل والبدنات المختلفة عنيفا تجاه رؤساء القبائل الكنزية الذين حاولوا استغلال مراكزهم البنائية لصالحهم عن طريق تحريض الصعايدة والشلالية ضد الكنوز واثارة المنازعات وازدياد حدة الصراع. فقد كانت الاستجابة هي عزلهم وابعادهم عن النشاط السياسي، وبالتالي فقدانهم لسلطتهم ونفوذهم. وهذا موقف يتنافى ويتناقض كلية مع قيم القبيلة والسلطة القبلية والتزاماتها، الأمر الذي يكشف عن حرصهم على أن تكون ردود أفعالهم من نفس نوع أفعال الصعايدة والشلالية. فعلى سبيل المثال سارع الكنوز والبدنات الاخرى الى الاسهام في بناء المسجد والمضيفة عندما اراد الصعايدة، وكذلك الشلالية، تشييدهما كل منهم داخل منطقته السكنية. وتبرع أحد الكنوز بمبلغ كبير لكل جماعة منهما تعبيرا عن مساعدته هو وبدنته وابداء المشاعر الطيبة نحوهما. ومن ناحية أخرى، صار أمراً مقبولا أن يلجأ الكنوز إلى أحد القضاة العرفيين من الصعايدة للنظر في منازعاتهم والفصل فيها على ضوء نظام التقاضي التقليدي. ولم يحدث ذلك من قبل، بل لم يكن يقبل الكنوز مثل هذا التحكيم بأي حال من الأحوال في القرية الأصلية. يضاف الى ذلك أنه في كل المواقف التي تتطلب تعاون السكان جميعا وتكتلهم يسرع الجميع الى اداء هذا الالتزام المجتمعي وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتنمية الدكة للاستفادة من كل الامكانات وفرص الاستثمار المتاحة في الاقليم، وغيرها، التي توفرها الدولة. فالجميع يحرصون على أن تبدو الدكة وحدة اجتماعية متماسكة متعاونة في نظر سكان القرى المجاورة، لذلك يحاولون عدم الاعلان عن مشاكلهم الداخلية حفاظا على سمعة الدكة. ويتمثل هذا كله بكل وضوح في علاقة أبناء القرية بها، أولئك الذين يعملون في المدن المصرية والعربية والغربية واسهاماتهم النقدية التي لها أهميتها وقيمتها. فعلى الرغم من المسافات الشاسعة التي تفصل بينهم وبين قريتهم الدكة والتي قد توحى بانقطاع علاقاتهم بها، فهم يحرصون تماما في كل المناسبات على أن يسهموا بنصيب وافر في حل مشكلاتها وتنميتها عن طريق الجمعيات التي أسسوها في تلك المدن.

وهكذا فقد استثمر الصراع على مستوى البناء الداخلي للدكة من ناحية وعلى مستوى البناء الخارجي من ناحية أخرى في صالح الدكة. ولايعنى هذا ثلاثي الصراع كلية، فمادام التفاضل الاجتماعي بين القبائل والبدنات قائما، فالتناقض بين المصالح

والقيم قائم، وبالتالي فالصراع يظل كامنا ولايظهر الا في ظروف ومواقف معينة بالذات كما تبين لنا في ما سبق. واذا كان للصراع ذلك الدور الايجابي في التماسك الاجتماعي، فلايمكن التنبؤ بأثره مستقبلا لأنه يتوقف على طبيعة الظروف والأوضاع التي سوف تكون عليها الدكة في ذلك الوقت الذي يثار فيه الصراع بين القبائل والبدنات والصعايدة والشلالية.

الخلاصة

ان التغيرات الهائلة التي طرأت على الدكة نتيجة لعملية التهجير (والتي لم يذكر بعضها لأنه بعيد عن مجال البحث وقد أشير اليها خلال الصفحات السابقة) قد أدت الى ظهور تناقض داخلي كانت في البناء الاجتماعي وهو الموجود على مستوى العلاقة القائمة بين القبائل الكنزية والبدنات من ناحية والصعايدة من ناحية أخرى. الى جانب هذا التناقض ظهرت وتبلورت عدة تناقضات على المستوى البنائي ـ حسب آراء جودلير ـ اضافة الى النظم الاجتماعية (النظام السياسي الأصلي ونظام الملكية المستحدث ونظام القيم والمعايير وغيرها من النظم فضلا عن الجوانب النفسية التي أثارتها الظروف الجديدة). وقد أدت هذه التناقضات جميعها الى ظهور صراع اجتماعي نجمت عنه تغيرات بنائية منها تغير جوهرى في النسق السياسي تكيفا مع الظروف الجديدة. وقد ساعدت تلك التغيرات جميعها على بلورة وعي الصعايدة والشلالية بذاتيتهم كجماعة يجب أن تقف على قدم المساواة مع الجماعات الدكاوية، وساعدهما في تقوية هذا الوعي تكتل القرية السكني في الاقليم الجديد حيث أتاح لهما امكانات التكتل وزيادة حجم جماعتهما بعد أن كان الكثيرون منهم موزعين في عدد من النجوع. وكان من نتيجة ذلك رفض الصعايدة والشلالية الشديد لمكانتهم الاجتماعية وماتفرضه من أبعاد اجتماعية وسياسية والاصرار على ضرورة اعادة النظر في الأسس التي ترتكز عليها شرعية السلطة والقوة والتنظيم السياسي. وقد ترتب على ذلك حدوث تغير جوهري في التنظيم الاجتماعي بوجه عام تمثل بوضوح في التنظيم السياسي، بل كذلك على المستوى البنائي حيث أصبحت جماعة الشلالية وجماعة الصعايدة وحدتين بنائيتين، أي أجزاء من البناء الاجتماعي لمجتمع الدكة، وأنهما يشكلان وحدة في مقابل القبائل والبدنات الكنزية.

وقد تمت عمليات التكيف التي لجأ اليها الدكاوية في مواجهة الظروف والأوضاع التي تطرأ على مجتمعهم على ضوء النظم الاجتماعية التي يتألف منها البناء الاجتماعي، فلا تزال الضغوط البنائية تمارس فاعليتها وتأثيرها القوى. ومما لاشك فيه الا تفقد تلك الضغوط فاعليتها وتأثيرها في مثل هذه المواقف الاجتماعية بطريقة ميكانيكية لمجرد تغير ظروف كان يعيشها السكان وظهور ظروف ونظم جديدة. وهكذا فالتحليل البنائي ضروري وهام

لفهم العمليات التي بمقتضاها ينبثق الصراع وتحدث التغيرات الاجتماعية والبنائية في العلاقات الاجتماعية بين الجماعات جميعها لاتزال تتسم بخصائصها المميزة. وقد سمح للصعايدة والشلالية بالمشاركة في التنظيم السياسي للدكة، ومع ذلك لم يتم هذا الا من خلال تلك العلاقات وخصائصها. فالدور الذي يمارسه الصعايدة والشلالية يتم من خلال دور القبائل الكنزية والخضوع لسلطتهم حيث لايسمح لهم الا بالمشاركة دون شغل المراكز السياسية الرئيسية. لهذا كان من الطبيعي أن يكون لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين القبائل والبدنات المتمايزة أثر وفاعلية قوية وايجابية في توجيه الصراع وفضه، بما يحافظ على التماسك والتكامل الاجتماعي اللذين أسهم الصراع ذاته في تدعيمهما وتقويتهما. فالعلاقات لاتزال تستند الى المبادىء والقيم الاجتماعية المتعلقة بالجوار والقرابة والانتماء الى مجتمع الدكة المحلي والحياة المشتركة ووحدة المشاعر التي كانت سائدة في القرية الأصلية. وقد ساعد على ذلك كله تلاشي انقسام الدكة الى وحدات اقليمية صغيرة (النجوع في الاقليم الاصلي). فقد صارت في اقليم كوم أمبو وحدة اقليمية فرضت تغيرات ديموجرافية لعبت هى الاخرى دورا هاما في احداث التغير.

ان هذا الطابع الذي اتخذه الصراع ووظيفته الاجتماعية من ناحية والأثر الايجابي للعلاقات الاجتماعية من ناحية أخرى يرجع الى ان الدكة مجتمع قروى. والمجتمع القروى ـ كما هو معروف ـ له خصائصه وثقافته المميزة وبناؤه الاجتماعي. ومن ثم فالصراع الاجتماعي الذي يحدث في مثل هذا المجتمع المحلي الصغير نسبيا يتأثر ويتشكل بتلك الخصائص والثقافة وذلك البناء على عكس غيره من الصراعات التي تحدث في انماط مجتمعية مغايرة.

الهوامش

1) الكنوز هم إحدى الجماعات الثلاث التي تعيش في النوبة، أما الجماعتان الأخريان فهما العرب الذين يعرفون بالعليقات، والفاديجات.

2) يتمثل الاسهام الذي حققه Gluckman (1940; 1955; 1963) و Leach (1954) في تحقيق الطابع الديناميكي للبحث الأنثروبولوجي وابراز أهمية البعد التاريخي في دراسة البناء الاجتماعي، وبالتالي تخليصه من الطابع الاستاتيكي الذي أتخذه البحث، والذي يرتكز على فكرة التكامل والثبات الاجتماعي. فقد ركز جلكمان دراسته لمجتمع الزولو zulu على الصراع التضاد البنائي الانقسامي على أساس اعتقاده بأن الصراع موجود وكامن في الأبنية الاجتماعية، وأن هناك علاقة بين الصراع والبناء الاجتماعي، اذ أن التوازن البنائي يتم عن طريق الصراع بين الجماعات المتعارضة، وهكذا فالتضاد هو تضاد متوازن. وعلى ذلك يحافظ الصراع على البناء واستمراره خلال الزمن. لهذا يكون التوازن دائما توازنا مستمرا خلال الزمن مادام الصراع موجودا ومتحققا عندما تتيح له الظروف الظهور والفاعلية. فالمجتمع يمر بفترة ديناميكية نتيجة للصراع والمنازعات

والتنافس يترتب عليها تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي، ومن ثم فالبعد التاريخي هام للبحث. وقد اهتم Gluckman (1955) بوجه خاص بالوظيفة الاجتماعية للصراع، أما ليتش فقد أكد أن الانساق الاجتماعية في حالة الديناميكية الدائمة لأن الواقع الاجتماعي يظهر دائما وجود التعارضات والمتناقضات نتيجة للمصالح والرغبات والاتجاهات الفردية المتعارضة، ولأن التعامل التام غير متحقق، لهذا لا يمكن النظر الى البناء الاجتماعي على أنه في حالة من التوازن التام. ولهذا اهتم بتحليل العمليات التي تؤدي الى تغيير النسق الاجتماعي وتحوله ليتخذ طابع نسق آخر. وهذا تعبير عن الواقع الاجتماعي للأنساق السياسية في بورما التي تتغير وتتحول من نسق الى آخر.

3) هذا الانتقاد هو أحد الانتقادات التي وجهت الى النظرية بوجه عام وبخاصة وظيفة تالكوت بارسونز Talcott Parsons التي تصنف الى ثلاث فئات هي : الانتقادات المنطقية والواقعية والأيديولوجية، وتتلخص الانتقادات المنطقية الأساسية في: أن البنائية الوظيفية تعتمد على التفسير الغائي، وأنها تضع فروضا غير قابلة للاختبار، وتطالب بمستوى من البحث العلمي غير متحقق في علم الاجتماع، ثم أخيرا فهي تعمل على عدم امكان المقارنة. أما الانتقادات الواقعية فهي : أن الوظيفة تغالي في التأكيد على العنصر المعياري في الحياة الاجتماعية، وتقلل من أهمية الصراع على حساب التأكيد على التضامن الاجتماعي، وتركز الاهتمام على الطبيعة المنسجمة للأنساق الاجتماعية، ثم أخيرا تفشل في تفسير التغير الاجتماعي، بل تنظر اليه على أنه حالة غير عادة وغير طبيعية. وتتلخص الانتقادات الأيديولوجية في أن الوظيفية تأكد النزعة المحافظة لأنها تؤكد على الحالة الراهنة وعلى القيم والمحافظة على الثبات والاستمرار في الوجود، وعلى العلاقات المنسجمة بين أجزاء النسق الاجتماعي، الأمر الذي يوحى الى أن تلك الحالة هي أفضل الحالات الممكنة للنسق أو البناء الاجتماعي، للمزيد من تفاصيل هذه الانتقادات يمكن الرجوع الى :

Cohen, P.S. (1973) Modern Social Theory. London: Heinemann, Ch. 3; Hampel, 1959; Rex, 1969; Dore, R.P. (1967) "Function and Cause." pp. 403 - 419 in N. Demareth & R. Peterson (Eds.), System, Change and Conflict. New York: Free Press.

4) هذا القول لايتضمن مطلقا أن المجتمع في حالة من الثبات أو أنه يفتقد الديناميكية. فالمقصود بتلك الحالة من الاستقرار والثبات هو الحالة العادية التي يعيشها المجتمع والتي تتم فيها التجديدات والتغيرات الاجتماعية والثقافية بمعدل غير سريع. وفي الوقت ذاته تتعرض بشكل مباشر وخطير للقيم الأساسية التي يرتكز عليها أحد النظم الاجتماعية أو جميعها. وهذا يختلف تماما عن التغير الجذري الجوهري الذي يطرأ على مختلف النظم والقيم الاجتماعية نتيجة للظروف الجديدة التي يعيشها المجتمع والتي تستدعي هذا التغير الجذري في فترة زمنية معلومة، تلك التغيرات الناجمة عن الصراع الاجتماعي في مختلف أشكاله.

5) يجمع M. Godelier مابين الماركسية وبنائية C. Levi-Strauss. وقد شكل تكوينه الأنثروبولوجي آراءه. أنظر Godelier (1980).

6) يعرف سكان الاقليم الشمالي من النوبة بالكنوز نسبة الى قبيلة بني كنز أكبر القبائل العربية التي دخلت بلاد النوبة الأصلية بعد انهاء حالة الحرب بين سكان هذه البلاد والجيوش الاسلامية التي زحفت الى بلادهم عام ٦٤١م ولم تستطع دخولها (حامد ، 1973 : 28-29).

7) كانت القرية النوبية في المكان الاصلي تنقسم الى عدد من الأقسام الأقليمية التي يعرف كل منها «بالنجع» وكان النجع وحدة اقليمية اجتماعية، وفي بعض الأحيان وحدة قرابية اقتصادية سياسية. وكانت هذه النجوع ممتدة على طول ضفتي نهر النيل أو احداهما فقط. وكانت نجوع الدكة ممتدة على طول الضفة الغربية تجاورها شمالا كشتمنة وجنوبا قورته وشرقا (على الضفة الشرقية) العلاقي. وكان من نتيجة تجاور النجوع الشمالية والجنوبية لنجوع القريتين الاخريين في الشمال والجنوب أن أزدادت حالات الزواج بين جماعاتها. وينطبق هذا أيضا على قرية العلاقي. وقد ازدادت حالات الزواج بينها بعد مشروع الري وامتلاك افراد منهم لمساحات من الأراضي الزراعية المستحدثة.

8) من التغيرات الأخرى الأساسية التي طرأت على نظام الملكية أن الملكية الزراعية لم تعد مرتبطة بالانتماء القبلي، ولم تنحدر الى الفرد تبعا لانتمائه الى سلف البدنة التي ينتمي اليها والتي تحدد نصيبه من ملكيتها. وكانت القيم القبلية تفرض عدم تصرف الفرد في نصيبه من هذه الملكية لغرض الحفاظ على وحدة ملكية البدنة وبالتالي الحفاظ على وحدة البدنة وتماسكها. أما الملكية في القرية الجديدة فقد صارت ملكية فردية بحتة.

المصادر العربية

حامد، أ. أ.

1973 النوبة الجديدة: دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية. الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المصادر الاجنبية

Coser, L.

1956 The Functions of Social Conflict. Glencoe, IL: Free Press.

1962 Continuities in the Study of Social Conflict. New York: Free Press.

1976 "Structure and Function." pp. 210 - 219 in P. Blau et al. (Eds.), Approaches to the Study of Social Structure. London: Open Book.

Dahrandorf, R.

1958 "Out of Utopia: Toward a Reorientation of Sociological Analysis." American Journal of Sociology 64 (September): 115 - 127.

1959 Class and Class Conflict in Industrial Society. London: Routledge & Kegan Paul.

Firth, R.

1954 "Social Organization and Social Change." Journal of the Royal Anthropological Institute 84 (1): 1 - 20.

1971 Elements of Social Organization. London: Tavistock.

Godelier, M.
1980 "The Emergence of Marxism in Anthropology in France." pp. 3 - 17 in E. Gellner (Ed.), Soviet and Western Anthropology. London: Buckworth.

Gluckman, M.
1940 "The Kingdom of the Zulu of South Africa." pp. 25 - 55 in M. Fortes and E. Evans-Pritchard (Eds.), African Political Systems. London: Oxford University Press.

1955 Custom and Conflict in Africa. Oxford: Blackwell.

1963 Order and Rebellion in Africa. New York: Free Press.

Hampel, C.G.
1959 "The Logic of Functional Analysis." pp. 271 - 307 in L. Gross (Ed.), Symposium in Sociological Theory. New York: Harper & Row.

Leach, E.R.
1954 Political Systems of Highland Burma. Harvard, MA: Harvard University Press.

Rex, J.
1969 Key Problems in Sociological Theory. London: Routledge & Kegan Paul.

Ritzer, G.
1983 Contemporary Sociological Theory. New York: Alfred Knopf.

Simmel, G.
1955 Conflict and the Web of Group Affiliations (translated by K. Wolf and R. Bendix). New York: Free Press.

Zeitlin, I.M.
1973 Rethinking Sociology: A Critique of Contemporary Theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Conflict and Solidarity in an Egyptian Nubian Village

Alsayed Ahmed Hamed

This paper is concerned with the conflict that arose in an Egyptian Nubian village whose inhabitants were forced to relocate as a result of the Aswan Dam construction. Prior to the move, the village experienced much solidarity and structural equilibrium, but in relocating, the villagers had to find new processes of cultural and social adaption. Contradiction and opposition emerged from the struggle for power and authority and the legitimacy to use them, and consequently the value consensus upon which the political system depends became weakened. This research attempts to discover the social functions of this conflict, the structural factors that controlled it, and the resulting new social organization. It is based upon ethnographic material collected during successive visits to the village and interviews with Nubians. The research concludes that in small communities the nature of social relations interferes in both the direction and function of conflict.